A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/14/6
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 يوليو 2019

اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الدورة الرابعة عشرة
جنيف، من 2 إلى 4 سبتمبر 2019

التكنولوجيات الجديدة وإنفاذ الملكية الفكرية

مساهمتان من إعداد سويسرا والاتحاد الأوروبي

1. وافقت اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، إبّان دورتها الثالثة عشرة المعقودة في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2018، على أن تنظر، إبّان دورتها الرابعة عشرة، في عدة موضوعات منها "تبادل المعلومات حول التجارب الوطنية الخاصة بالترتيبات المؤسسية بشأن سياسات وأنظمة إنفاذ الملكية الفكرية، بما في ذلك آليات تسوية منازعات الملكية الفكرية بطريقة متوازنة شاملة وفعالة". وفي هذا الإطار، تعرض هذه الوثيقة مساهمتي دولة عضو (سويسرا) وهيئة غير عضو (الاتحاد الأوروبي) بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية.

2. وتبدأ المساهمتان بتحليل حجم السلع المقلدة والمقرصنة وإضرارها بالاقتصاد وصحة المستهلك وسلامته. ثم تركز المساهمة السويسرية تحديداً على تدابير مكافحة السلع المقلدة في البيئة الرقمية. وتستعرض الإطار القانوني القائم، بما في ذلك التدابير المتاحة لأصحاب العلامات التجارية من أجل إنفاذ حقوقهم والتعاون مع الجمارك فضلاً عن التدابير غير المسموح بها بموجب القوانين المعمول بها، مثل إصدار أوامر قضائية بحجب المواقع الإلكترونية ضد مزودي خدمات الإنترنت. وتناقش المساهمة دور الوسطاء والشراكات بين القطاعين العام والخاص في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على شبكة الإنترنت، وتعرض في الختام الدور الممكن لتقنيات سلاسل الكتل في ذلك المجال. وأما مساهمة الاتحاد الأوروبي، فتتمحور حول تطبيق تقنيات سلاسل الكتل في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وتقدِّم المساهمة معلومات عن مسابقة Blockathon التي نظمها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية والمفوضية الأوروبية في عام 2018 والتي كانت ترمي إلى تحفيز ابتكار حلول قائمة على سلاسل

الكتل في مكافحة التقليد. إذ كُلفت عدة فرق برمجة عالية المهارات بالتصدي للصعوبات التي تواجه المستهلكين وموظفي الجمارك ومشغلي الخدمات اللوجستية في التحقق من أصالة المنتجات وتعقب تحرك السلع الأصلية على طول سلسلة التوريد. وتعرض المساهمة طريقة عمل الحل الذي فاز بالمسابقة وهو إنشاء نسخة افتراضية لكل منتج مادي، ويبيّن في الختام بعض القضايا التي ستتطلب مزيداً من الاهتمام في المستقبل.

3. وترد المساهمتان بالترتيب التالي:

تجارب سويسرية مع إنفاذ الملكية الفكرية في العصر الرقمي..... 3

الفرص التكنولوجية الجديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها: Blockathon - مكافحة التقليد عبر تكنولوجيا سلسلة الكتل 8

[تلي ذلك المساهمتان]

تجارب سويسرية مع إنفاذ الملكية الفكرية في العصر الرقمي

*مساهمة من إعداد الدكتور دانيال كراوس، أستاذ قانون الابتكار ومدير مركز الملكية الفكرية والابتكار، جامعة نيوشاتيل، سويسرا**

ملخص

تقدم هذه المساهمة لمحة عامة انتقائية عن تجارب سويسرا في مجال مكافحة السلع المقلدة والقرصنة في عصر رقمي دائم التطور. وأُعدّت هذه المساهمة لتكون عملية إلى حد كبير؛ فهي تشمل الحلول الطوعية للصناعة ضمن الإطار القانوني لدولة غير عضو في الاتحاد الأوروبي. وقد تمت مراعاة الفرص والقيود التي تطرحها حلول سلسلة الكتل.

أولا. مقدمة وإحصائيات

1. لطالما اعتبرت التجارة في السلع المقلدة والأعمال المقرصنة عقبة أمام التجارة في السلع المشروعة[1]. ومنذ ثمانينيات القرن الماضي، أدركت أطراف الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المشكلة وبادرت إلى عقد مفاوضات الملكية الفكرية في إطار جولة أوروغواي للمفاوضات، التي مهدّت لتأسيس منظمة التجارة العالمية كما هو معروف اليوم. والحال، أن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس) كان قد وُضع أصلاً كأداة لمكافحة الاتجار في السلع المقلدة والمقرصنة[2] ولم يتطور إلا لاحقا ليصبح اتفاقا شاملا للملكية الفكرية.

2. وبإضفاء الطابع الرقمي على الاقتصاد من خلال الإنترنت فضلا عن الشبكات الاجتماعية وتطبيقات الهاتف الجوال في الآونة الأخيرة، اتخذت التجارة العالمية في السلع المقلدة والمقرصنة أبعادا[3] جديدة. وهذا هو الحال أيضا في سويسرا. وتُظهر أحدث الإحصاءات المتاحة من الجمارك السويسرية ما يلي[4]:

- في عام 2018، ضبطت الجمارك السويسرية 14,388 منتجاً من المنتجات الحاملة للعلامات التجارية المقلدة، بما في ذلك 9,805 منتجاً من المنتجات المقلدة ضمن حركة السلع التجارية و4,583 منتجاً من المنتجات المقلدة ضمن حركة السياحة، مقارنة بعام 2017 حيث ضبطت[5] الجمارك السويسرية 10,686 منتجاً من المنتجات

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو دولها الأعضاء.

1 انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية (2019)، اتجاهات التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة، متاح على: https://doi.org/10.1787/g2g9f533-en.

2 Watal Jayashree (2001), Intellectual Property Rights in the WTO and Developing, pp. 15 and 21.

3 على المستوى الدولي، ارتفعت التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة من 2.5 في المائة من التجارة العالمية في عام 2013 إلى 3.3 في المائة في عام 2016؛ انظر اتجاهات التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة، المرجع السابق.

4 https://www.ezv.admin.ch/ezv/fr/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen.html.

5 https://www.ezv.admin.ch/ezv/fr/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen/archives.html (2019).

المقلدة. أما في عام 2016، فقد ضبط 13,604[6] منتجات من المنتجات المقلدة، وهذا يدل على أنه حتى مع التقلبات، يظل اتجاه ضبط السلع المتعديّة في ارتفاع.

- وفيما يتعلق بالتجارة في المستحضرات الصيدلانية المقلدة، فقد ضبطت الجمارك 3,203 واردات غير قانونية في عام2018[7] و1,060 في عام 2017 و1,028 في عام 2016[8]، على الرغم من أن البعض يقدّر أن 20,000 شحنة غير قانونية من المستحضرات الصيدلانية تصل إلى سويسرا كل عام[9]. وهذا يمثل زيادة قدرها 300 في المائة خلال عامين.

- وفي عام 2016، بلغت نسبة السلع المقلدة والمقرصنة 6.8 في المائة من الواردات داخل الاتحاد الأوروبي، مقابل 5 في المائة في عام 2013[10]. ويؤثر هذا الوضع المقلق في أوروبا بوضوح على الشركات السويسرية التي يمثل الاتحاد الأوروبي سوقاً مهماً لها.

3. ويقابل للأسف الاتجاه التصاعدي العام في ضبط الجمارك للسلع المقلدة زيادة في تجارة المنتجات المقلدة. وتدور معظم التجارة في المنتجات المقلدة في سويسرا في فلك السلع التجارية[11].

ثانيا. الإطار القانوني

ألف. قانون العلامات التجارية

4. أدى واقع استيراد المستهلك النهائي مباشرة للمنتجات المقلدة أكثر فأكثر - وهو السلوك الذي يندرج تحت الاستخدام الخاص من حيث المبدأ - إلى تعديل قانون العلامات التجارية السويسري مجدّدا في عام 2008. ومنذئذ، تنص المادة 13(2) مكرر من القانون على أنه يجوز لمالكي العلامات التجارية أيضاً منع الأطراف الثالثة من استيراد أو تصدير أو عبور السلع، التي تحمل علامات تُشابه إلى حد يُحدث اللبس مع علاماتهم، في حالة كان الاستيراد لأغراض خاصة. وعلى الرغم من عدم تجريم سلوك المستورد، إلا أنه يجوز للجمارك ضبط ما يعرف بالمستوردات الفردية (أي السلع المقلدة ذات الاستعمال الخاص)، بغض النظر عما إذا كانت في إطار التجارة الرقمية.

باء. التعاون مع الجمارك

5. أضحى التعاون مع الجمارك أكثر أهمية من أي وقت مضى، وقد حقق هذا التعاون النجاح المرجو. ويتيح القانون السويسري اعتماد وسائل فعالة للتعاون بين مالكي العلامات التجارية وحق المؤلف وبراءات الاختراع وسلطات الجمارك، بما

---

[6] https://www.ezv.admin.ch/ezv/fr/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen/archives.html (2018).

[7] https://www.ezv.admin.ch/ezv/fr/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen/archives.html (2019).

[8] https://www.ezv.admin.ch/ezv/fr/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen/archives.html (2018).

[9] https://www.bag.admin.ch/bag/fr/home/medizin-und-forschung/heilmittel/heilmittelfaelschung-illegaler-handel.html.

[10] *Trends in Trade in Counterfeit and Pirated Goods, op. cit.*, p. 60.

[11] https://www.ezv.admin.ch/ezv/en/home/documentation/publications/fakten_und_zahlen.html.

في ذلك الإخطارات التي توجهها الجمارك بخصوص الشحنات المشبوهة وطلبات الحصول على المساعدة من أصحاب حقوق الملكية الفكرية[12].

6. ويسمح قانون الاتحاد الأوروبي أيضاً بالتعاون الفعال بين أصحاب الحقوق والجمارك لمكافحة استيراد السلع المتعدية. ويجوز استخدام أدوات مماثلة لتلك المنصوص عليها في القانون السويسري طالما سُجلت علامة تجارية في الاتحاد الأوروبي[13] وهي مفتوحة (وتستخدم بالفعل) في وجه الشركات السويسرية المستفيدة من حماية الملكية الفكرية في الاتحاد الأوروبي (خاصة العلامات التجارية والتصاميم).

جيم. قانون حق المؤلف

7. في سويسرا، يندرج تنزيل المصنفات المقرصنة ضمن الاستعمال الخاص، في حين أن تحميلها وإتاحتها للجمهور يشكل تعدّيا على حق المؤلف. ومع ذلك، وفقاً للمحكمة الفيدرالية العليا، تعتبر عناوين بروتوكول الإنترنت الخاصة بالمستخدمين بيانات شخصية بموجب قانون حماية البيانات وأن حمايتها لها الأسبقية على المصلحة - تجارية - الخاصة في استخدامها من أجل تقديم خدمات تجارية لكشف المتعدين على حقوق المؤلف[14].

8. ومع ذلك، يركز النهج السويسري على توجيه جهود مكافحة القرصنة ضد كل شخص يجعل المحتوى متاحاً بطريقة غير قانونية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يخضع قانون حق المؤلف السويسري حالياً لمراجعة متقدمة جداً، حيث تركز تدابير مكافحة القرصنة بشكل أساسي على مزودي خدمة الاستضافة على شبكة الأنترنيت، مع الأخذ في الحسبان أن هؤلاء قادرين على التصرف بسرعة وبطريقة موجهة من حواسبهم المركزية، ويحتوي مشروع القانون على التزام "النزع والإيقاف"[15].

---

[12] انظر على وجه الخصوص المواد 70-72 (ح) من قانون العلامات التجارية السويسري المتاح على: https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19920213/index.html؛ والمواد 86(أ)-86(ك) من قانون البراءات السويسري المتاح على: https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19540108/index.html؛ والمواد 75-77 (ح) من قانون حق المؤلف السويسري المتاح على: https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/19920251/index.html؛ والمواد 46-49 من قانون التصاميم السويسري المتاح على: https://www.admin.ch/opc/en/classified-compilation/20000457/index.html.

[13] لائحة (الاتحاد الأوروبي) رقم 608/2013 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 12 يونيو 2013 بشأن إنفاذ الجمارك لحقوق الملكية الفكرية ولائحة المجلس التي تبطل القانون رقم 1383/2003، المتاحة على: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:32013R0608&from=FR.

[14] القرار 1C_285/2009 المؤرخ في 8 سبتمبر 2010.

[15] https://www.ige.ch/en/law-and-policy/national-ip-law/copyright-law/revision-to-copyright-law/all-about-the-draft-amendment/fighting-piracy-efficiently.html . تنص المادة 39 (د) من مشروع قانون حق المؤلف على ما يلي(بالفرنسية):

"1- يتعين على مزود خدمة الاستضافة على شبكة الإنترنت، التي تخزن المعلومات التي يدونها المستخدمون، التدخل لمنع تيسير نفاذ أطراف ثالثة مجددا إلى مصنف ما أو غيره من الأعمال الخاضعة للحماية بطريقة غير قانونية عبر الخدمة التي يقدمها وذلك عند استيفاء الشروط التالية:

أ. تيسير بالفعل نفاذ أطراف ثالثة إلى مصنف ما أو غيره من الأعمال الخاضعة للحماية بشكل غير قانوني عبر الخدمة نفسها؛

ب. يوجه بلاغ لمزود خدمة الاستضافة بانتهاك الحق الملكية؛

ج. يكون قد نجم عن الخدمة، ولا سيما بسبب عملها التقني أو أهدافها الاقتصادية التي تساعد على انتهاك القانون، خطرا معينا يمثل انتهاكا.

2- يجب على مزود خدمة الاستضافة اتخاذ التدابير التي قد يكون مُلزما بها بشكل معقول من الناحية التقنية والاقتصادية، مع مراعاة خطر الانتهاك."

ثالثا. حجب المواقع الالكترونية

9. وترد أوامر زجرية بحجب المواقع الإلكترونية في بعض الأماكن مثل المملكة المتحدة. ولا يوجد نظام يُخول لمزودي خدمة الأنترنيت حجب مواقع إلكترونية في سويسرا. وبالتالي، فإن القضاة مقيّدون بشأن إصدار الأوامر الزجرية[16]. إلا أنه سبق في بعض الحالات، أن أمرت المحاكم مسجلي أسماء النطاقات بتحويل أسماء النطاقات موضوع الدعوى من موزعي المنتجات المقلدة إلى مالكي العلامات التجارية وإن لم يكن المسجّلون أطرافاً في الدعوى. ومع ذلك، قبِل هؤلاء المسجّلون صراحة تنفيذ التغييرات[17].

رابعا. دور الوسطاء والشراكات

10. يستخدم أصحاب العلامات التجارية بانتظام نظام تسوية المنازعات المتعلقة بأسماء النطاقات في الويبو عند الاستحواذ على علاماتهم التجارية تحت اسم نطاق ما. ومع ذلك، في كثير من الأحيان، يستخدم الموزعون عبر الإنترنت اسماً آخر في أسماء نطاقاتهم، لذلك يجب التوصل لحلول أخرى. وقد يكون هذا النهج داخليا[18] محض أو يتطلب تعاون الوسطاء.

11. وتمتلك منصات البيع بالتجزئة مثل eBay أنظمة التحقق الخاصة بها، مثل eBay Authenticate، والتي تخفض 20 في المائة من سعر البيع الشيء الذي يكون مثبطا، أو برنامج مالك الحقوق التحققي أو إجراءات إزالة المحتوي. وتعتمد المنصات التجارية المزيد من الإجراءات الداخلية لتحديد السلوكيات المخالفة في أسرع وقت ممكن، بما في ذلك عمليات التحقق من الملكية الفكرية والتوثيق والتحقق من حسابات المستخدمين أو منع نشر الإعلانات على منصات المنتجات المعرضة للخطر بشكل خاص (مثل المستحضرات الصيدلانية والسلع الفاخرة).

12. ويعتبر التعاون مع الوسطاء أمرا أساسيا أيضا. ويشمل ذلك المؤسسات المالية مثل جهات إصدار بطاقات الائتمان، لضمان إجراء عمليات العناية الواجبة من لدن المشترين، بحيث يقتصر الدفع فقط على المعاملات القانونية[19]. ويشمل أيضاً التعاون بين وكالات نشر الإعلانات وعملائها لتجنب وضع الإعلانات الرقمية في غير مكانها. ويتطلب الأمر أخيراً تعاون وكالات الشحن باعتبارها جزءا من سلسلة التوزيع من خلال العمل عن كثب مع الجمارك[20].

---

16 Benhamou Yanniv (2017), *Website Blocking Injunctions Under Swiss Law – From Civil and Administrative Injunctions to Criminal Seizure or Forfeiture*, Expert Focus, no. 11, pp. 885-893, available at http://archive-ouverte.unige.ch/unige:98862.

بالنسبة للحالة الأخيرة التي تؤكد خلو مزود خدمة الإنترنت من المسؤولية، انظر قرار المحكمة الفيدرالية A_433/20184 المؤرخ في 8 فبراير 2019، والذي يرى أنه لا يمكن اعتبار مزود خدمة الإنترنت مشاركاً في التعدي عن حق المؤلف عند تحميل الأفلام الخاضعة للحماية على منصات غير قانونية.

17 قرار محكمة العدل في كانتون جنيف ACJC/646/2016 المؤرخ في 6 مايو 2016.

18 انظر كارول أوبير (2015)، أنشطة الاتحاد السويسري لصناعة الساعات في مجال الوقاية من التقليد على الإنترنت، (الوثيقة WIPO/ACE/10/22) متاحة على: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/enforcement/en/wipo_ace_10/wipo_ace_10_22.pdf.

19 انتهاك القواعد الداخلية قد يؤدي إلى فرض غرامة أو إلغاء الامتيازات.

20 للاطلاع على لمحة عامة عن المسألة، انظر: IP Watch (2017)، *The Many Layers of Best Practices in the Fight Against Counterfeiting, Piracy*, available at: https://www.ip-watch.org/2017/09/14/many-layers-best-practices-fight-counterfeiting-/piracy

13. وأخيراً تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص مثل المنصة السويسرية لمكافحة التقليد والقرصنة[21] دوراً حاسماً في إذكاء الوعي العام من خلال تنظيم الحملات، بل وأيضا من خلال تبادل أفضل الممارسات بين أصحاب حقوق الملكية الفكرية والتجار والوسطاء عبر عقد اجتماعات منتظمة وفعاليات تدريبية.

خامسا. حلول سلسلة الكتل

14. يعتبر استخدام التكنولوجيا المستندة إلى سلسلة الكتل أحد الخيارات المطروحة للنقاش حالياً لمعالجة مشكلة السلع المقلدة. وتشمل الحلول التقنية الموجودة بالفعل تقنية التعقب والتتبع، "الذي يستخدم علامات تحديد الذبذبة اللاسلكية لتعقب الموقع الفعلي للمنتج، والتي تُخزن بعدئذ في قاعدة بيانات مركزية"[22] والاعتماد على نُهج التشفير التي "تتيح للعملاء التحقق من أصالة المنتجات باستخدام هواتفهم الجوالة دون أن يتطلب الأمر النفاذ إلى قاعدة البيانات". وبالمقارنة مع هذه التقنيات، قد يُستخدم نهج سلسلة الكتل في سلاسل الإمدادات الرقمية وبالتالي توفير الأمن وأنظمة حماية لامركزية وفعالة من حيث التكلفة[23].

15. وأصبحت بعض الحلول متاحة في سويسرا، على غرار أدوات إثبات تواريخ إنشاء السلع الأصلية بدلاً من البحث في حلول مكافحة التقليد. ويمكن ملاحظة بعض التطورات بشأن مكافحة التقليد في مجال صناعة الساعات. ولكن من السابق لأوانه استخلاص أي استنتاجات بشأن هذه النقطة.

سادسا. خاتمة

16. اكتسبت سويسرا بالتأكيد تجارب إيجابية في مكافحة التقليد والقرصنة. ومع ذلك، يجب أن تظل مسألة مكافحة التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة حاضرة في جدول أعمال كل من القطاعين العام والخاص. ويُعدّ تكييف الإطار القانوني مع التطورات التكنولوجية ونماذج الأعمال الجديدة أمراً ضرورياً ليس فقط على المستوى الوطني بل وحتى الدولي. وأخيراً، يجب أن تظل مسألة مكافحة التقليد والقرصنة حاضرة على رأس جدول أعمال أصحاب حقوق الملكية الفكرية أنفسهم بل وشركائهم في الأعمال التجارية لاسيما الوسطاء مثل المؤسسات المالية والمنصات التجارية ووكالات نشر الإعلانات وشركات الشحن. ولا يمكن تحقيق النجاحات في المستقبل إلا من خلال العمل المتواصل جنباً إلى جنب.

[نهاية المساهمة]

---

[21] http://www.stop-piracy.ch/

[22] Alzahrani Naif and Bulusu Nirupama, *A New Product Anti-Counterfeiting Blockchain Using a Truly Decentralized Dynamic Consensus Protocol*, Concurrency Computation: Practice and Experience, Special Issue Paper 2019, pp. 3 *et seq.*, available at: https://onlinelibrary.wiley.com/doi/abs/10.1002/cpe.5232

[23] المرجع نفسه.

الفرص التكنولوجية الجديدة لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها: Blockathon - مكافحة التقليد عبر تكنولوجيا سلسلة الكتل

مساهمة من إعداد السيدة كلير كاستل، رئيسة شعبة الملكية الفكرية في العالم الرقمي وخدمة التوعية، مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية، أليكانتي، إسبانيا *

ملخص

أظهرت دراسة أجرتها مؤخراً منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية أن السلع المقلدة والمقرصنة شكلت في عام 2016 ما نسبته 3.3 في المائة من التجارة العالمية وما يصل إلى نسبة 6.8 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من البلدان الأخرى (مقارنة بعام 2013 حيث بلغت هذه الأرقام 2.5 في المائة و5 في المائة على التوالي). هي إذن نتائج مقلقة. ورغم محدودية موارد وتكنولوجيا مسؤولي إنفاذ القانون، إلا أن سلسلة الكتل يمكن أن تدعم بشكل فعال مكافحة المنتجات المقلدة والمقرصنة. وأطلق كل من مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في عام 2018 والمفوضية الأوروبية منافسة Blockathon كحدث محفز على الابتكار للاستفادة من إمكانات سلسلة الكتل من خلال توحيد جهود مجتمع سلسلة الكتل الرامية لتطوير حلول يمكنها بسهولة تعقب مصدر المنتجات. وكان الهدف الرئيسي من Blockathon 2018 هو تزويد سلطات الإنفاذ بالأدوات اللازمة للكشف بسرعة عن المنتجات المقلدة والجناة ومساعدة الشركات الشرعية في حماية أصول أعمالها وتوفير الأدوات للمستهلكين لاتخاذ خيارات مستنيرة. وستُختبر الآن النماذج الأولية الفائزة.

أولا. Blockathon

1. تصل السلع المقلدة والمقرصنة من جميع الواردات إلى الاتحاد الأوروبي إلى ما نسبته 6.8 في المائة، وتقدر التجارة غير المشروعة[1] بحوالي 121 مليار يورو. ووفقاً لتحليلات أخرى أجراها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بخصوص نطاق وحجم وأثر التعدي على الملكية الفكرية في 13 قطاعاً، فقد بلغ إجمالي الخسارة داخل الاتحاد الأوروبي 100 مليار يورو في المتوسط السنوي بين 2012 و 2015[2]. ولا تقتصر الآثار السلبية للتقليد على الخسائر الاقتصادية فحسب، بل تتعداها إلى مخاطر كبيرة تهدد صحة وسلامة المستهلك.

2. ويحتل الاتحاد الأوروبي موقع الصدارة في وضع الإجراءات الكفيلة لمكافحة التقليد. وأعلنت المفوضية الأوروبية في نهاية عام 2017، عن حزمة إجراءات شاملة لإنشاء نظام إنفاذ متوازن للملكية الفكرية بغية مواجهة التحديات المجتمعية

---

* الآراء الواردة في هذه الوثيقة تعبر عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء أمانة الويبو أو دولها الأعضاء.

[1] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمكتب الأوروبي للملكية الفكرية (2019)، اتجاهات التجارة في السلع المقلدة والمقرصنة ، متاح على: https://doi.org/10.1787/g2g9f533-en.

[2] مكتب الاتحاد الأوروبي (2018)، تقرير تجميعي بشأن التعدي على حقوق الملكية الفكرية، ص. 28، متاح على: https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/docs/Full%20Report/Full%20Synthesis%20Report%20EN.pdf.

الحالية[3]، بما في ذلك الإجراءات المتخذة "لدعم المبادرات التي تقودها الصناعة لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية، مثل (...) الخطوات المتخذة لتحسين حماية سلاسل الإمدادات "و" المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة الجمارك والسلطات الأخرى بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية[4]."

3. ولعب مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية دوراً رئيسياً في وضع استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة لمكافحة التقليد، كما ينظر في التقنيات المبتكرة، من بين العديد من المبادرات الأخرى، بوصفها وسيلة لتحسين إنفاذ حقوق الملكية الفكرية وبناء كفاءات السلطات العامة وجميع أصحاب المصلحة في سلسلة الإمدادات حتى يتسنى كشف السلع المقلدة[5]. وتتمتع سلسلة الكتل بإمكانيات واضحة في هذا الصدد، باعتبارها تقنية تُمكن من تعقب وتتبع المنتج عبر سلسلة الإمدادات. ونظّم مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بمعية المفوضية الأوروبية، في عام 2018، أول حدث على الإطلاق خاص بسلسلة الكتل لمكافحة التقليد قصد استكشاف إمكاناتها.

ألف. التحديات والرؤى

4. يطرح تنامي التجارة الإلكترونية تحديات جديدة فيما يتعلق بتمييز المنتجات الأصلية عن المقلدة، لا سيما من لدن المستهلكين. واشترى، في عام 2017، 10 في المائة من المستهلكين في الاتحاد الأوروبي عن غير قصد منتجاً مقلداً، بينما تساءل 35 في المائة من المستهلكين عما إذا كان المنتج الذي تم اقتناؤه عبر الإنترنت كان منتجاً أصليا أو مقلداً[6].

5. وتستخدم مؤسسات الأعمال والسلطات العامة حالياً العديد من الأدوات والحلول للكشف عن المنتجات المقلدة، إلا أن عملها بصورة منفصلة وطابعها اللامركزي وافتقارها للتنسيق الجيد يجعل من الصعب ربط جميع أصحاب المصلحة المعنيين، أي الاتحاد الأوروبي ومكاتب الملكية الفكرية والحكومات وسلطات الجمارك وسلطات الإنفاذ الأخرى والمصنعين وتجار البيع بالتجزئة وشركات الشحن والموانئ والمطارات والمواطنين[7].

6. ويكمن أحد الحلول المحتملة لمواجهة مثل هذا التحدي في تكنولوجيا سلسلة الكتل اللامركزية والمنسقة التي يمكن أن تستحدث وتنشئ سجلا آمنا ومشتركا للأصالة، والذي من شأنه أن يسمح بتتبع وتعقب المنتج الحقيقي عبر كامل سلسلة الإمدادات وتمكين جميع أصحاب المصلحة من التصدي للتقليد بشكل أكثر فعالية. وتتمثل الرؤية في استخدام سلسلة الكتل لتطوير المستوى التالي من الهيكل الأساسي لمكافحة التقليد، إذ يصبح باستطاعة أي شخص معني (منتجين ومستهلكين وخدمات النقل وما إلى ذلك) التحقق من أصالة المنتج بسهولة وتنبيه أصحاب الحقوق عند اكتشاف المنتجات المقلدة.

---

[3] المفوضية الأوروبية (29 نوفمبر 2017)، النظام المتوازن لإنفاذ الملكية الفكرية يستجيب للتحديات المجتمعية اليوم، (الوثيقة COM/2017/0707 final) متاح على: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52017DC0707.

[4] المرجع نفسه، ص 3.

[5] لقد طور مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية بالفعل خدمات فعلية في هذا المجال، لا سيما قاعدة بيانات الإنفاذ التي تحتوي على معلومات عن المنتجات المحمية بالملكية الفكرية والتي يمكن لموظفي الشرطة والجمارك من جميع الدول الأعضاء النفاذ إليها، مما يسهل عليهم كشف المنتجات المقلدة واتخاذ الإجراءات.

[6] مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2017)، المواطنون الأوروبيون والملكية الفكرية: الإدراك والوعي والسلوك، متاح على: https://euipo.europa.eu/ohimportal/en/web/observatory/ip-perception-2017.

[7] يُعدّ مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية أداة قائمة على الويب لمقارنة مختلف أساليب وأنواع مكافحة التقليد المتاحة وفقاً للغرض، والخصائص التقنية والتجارية الرئيسية وفترات الاعتماد.

باء. الحدث

7. نُظم حدث EU Blockathon 2018 في بروكسل في الفترة من 22 إلى 25 يونيو. وعمل بعض من أفضل فرق الترميز لمدة ثلاثة أيام، على تصور وتطوير طرق ووسائل محددة لتحقيق هذه الرؤية من خلال ربط أنظمة التعقب الحالية بقواعد بيانات الملكية الفكرية العامة بالاعتماد على حلول سلسلة الكتل.

8. وأعطى انطلاقة الحدث نائب رئيس المفوضية الأوروبية السيد أندريس أنسيب؛ والمدير العام، في الإدارة العامة للسوق الداخلي والصناعة وريادة الأعمال والشركات الصغرى والمتوسطة التابعة للمفوضية الأوروبية السيد لووري إيفانز؛ والمدير التنفيذي لمكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية السيد كريستيان أرشامبو. وفُتح باب المنافسة في وجه 11 فريقاً أخذ على عاتقه تحدي تصميم أفضل النماذج الأولية بمساعدة مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية فضلا عن مجموعة واسعة من الشركاء والخبراء الداعمين.

أ) التحديات

9. واجهت الفرق تحديات تمس ثلاث فئات من أصحاب المصلحة:

- المستهلكون، الذين يتعين إيجاد حلول لهم لضمان أصالة المنتج المُسلّم أو التأكد من أصالة المنتج عن طريق الهاتف الجوال أو أي نوع آخر من الأجهزة؛
- ومسؤولو الجمارك، الذين يتعين إيجاد حلول لهم للتحقق من أصالة الطرود أو الشحنات بأكملها وبالتالي تمكن الجمارك من التعقب السريع - ونظرت الفرق أيضاً في طرق ووسائل دعم التبادل الموثوق للمعلومات بين الجمارك وأصحاب الحقوق ومؤسسات الخدمات اللوجستية لدعم مسؤولي الجمارك في تقييم المخاطر وصناعة القرارات واتخاذ الإجراءات؛
- وموظفو الخدمات اللوجستية، الذين يتعين إيجاد حلول لهم لتمكينهم من الحصول على سجل موثوق والمساهمة في تعقب المنتجات الأصلية أثناء انتقالها من موظف لآخر، وبالتالي زيادة الثقة والشفافية في معاملاتهم مع إدارات الجمارك.

ب) الفريق الفائز والحلول المقترحة

10. فاز فريق كريبتوميس (Cryptomice) بجائزة المركز الأول في منافسة EU Blockathon 2018 كما فاز أيضاً بجائزة المركز الأول لتحدي مسؤولي الخدمات اللوجستية وأحرز جائزة المركز الثاني لتحدي المستهلك ونصف جائزة المركز الثاني لتحدي الجمارك.

11. ويتمثل الحل المقترح في إنشاء نسخة افتراضية لكل منتج مادي في سلسلة الإمدادات. فبينما ينتقل المنتج عبر سلسلة الإمدادات، تتحرك النسخة الافتراضية عبر أنظمة معلومات أصحاب المصلحة المتعددين بالاعتماد على حل سلسلة الكتل. ولن يقبل الموظف التالي في السلسلة المنتج المادي إلا إذا تلقى أيضاً النسخة الافتراضية الخاصة بالمنتج. ويضمن حل سلسلة الكتل تبادل البيانات المتعلقة بالنسخ الافتراضية في بيئة آمنة وموثوقة لا يمكن العبث بها. وإذا ما سُلمت السلع المادية دون

النسخ الافتراضية الخاصة بها، يُرفع علم أحمر مُنبهاً بذلك في نظام إعداد التقارير، مما يسهل تحديد الجهات الفاعلة السيئة في سلسلة التوزيع.

ج) مكافحة التقليد: حالة الاستخدام وإمكاناتها

12. بناءً على الزخم الذي تولَّد عن حدث EU Blockathon 2018 ودعوته إلى تقديم مزيد من الدعم لتطوير نخبة من الخبراء المختصة بحلول سلسلة الكتل الملموسة في محاولة للتصدي للتقليد، أطلق الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية والمفوضية الأوروبية منتدى Blockathon لمكافحة التقليد قصد جلب الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة معاً لمتابعة المناقشات والعمل على مساهمات محددة. وأزيح الستار عن المنتدى في 7 فبراير 2019، وركز على صياغة وتحديد حالة استخدام[8] سلسلة الكتل الرامية لمكافحة التقليد فضلا عن المشروع النموذجي ذي الصلة الذي يتعين تحديد ملامحه وتنفيذه. ووُجهت الدعوة للخبراء في سلسلة الكتل وإنفاذ الملكية الفكرية للانضمام إلى المنتدى والعمل على إنجاز المستوى التالي من الهيكل الرئيسي لمكافحة التقليد استنادا إلى سلسلة الكتل. وسيركز الهيكل الرئيسي على ربط أنظمة السوق الحالية بدلاً من استبدالها. علاوة على ذلك، تظل الأصالة في صلب الموضوع، إذ من الضروري إثبات أن السلع المستلمة أصلية. وبإيجاز، يحصل أصحاب حقوق الملكية الفكرية على حق النفاذ إلى سلسلة الكتل لمكافحة التقليد عبر بوابة النفاذ إلى سلسلة الكتل، والتي تمنح الإذن بإنشاء رموز في سلسلة الكتل تمثل السلع (السلع الحاملة للرمز). ويجوز لأصحاب الحقوق السماح لأطراف أخرى، مثل الشركات المصنعة، إنشاء ومعالجة الرموز نيابة عنها وتسجيل الأحداث والمعلومات حول بضائعها.

13. ويُعدّ سجل سلسلة الكتل رمزاً فريداً وغير قابل للتغيير. وبمرور السلع من طرف إلى آخر، يتبادل الأطراف الرمز المميز بين المحافظ الرقمية. وبالتالي فإن الجمع بين هوية المنتج الفريدة والتحويل المستمر للهوية الرقمية بين المحافظ سينشئ الدليل على أن السلع أصلية.

14. وستُيسر السلع التي تحمل رمزا والتي أثبتت أصالتها عمل مسؤولي الجمارك وسلطات إنفاذ القانون الأخرى وذلك بالسماح بمرورها السريع عبر عمليات الفحص الجمركي.

15. وترتبط الخدمات الاختيارية الأخرى بوجهات نظر أخرى:

- من منظور النقل، تخزن المعلومات الخاصة بمحتوى الحاويات. ويوضع على الحاوية رمز خاص بالسلع المعبأة باستخدام خوارزميات رياضية، مما يؤدي إلى تجنب الحاجة إلى فتح حاوية مغلقة للتحقق من أصالة السلع المعبأة حيثما انتقلت حاوية بين أطراف في سلسلة الإمدادات.
- واختيارياً، ستحتفظ سلسلة الكتل بتفاصيل الشحنة، مما يسمح بإنشاء ذاكرة من سجلات الشحن الأصلية، والتي قد تدعم تقييمات الخطر التي تنجزها سلطات الإنفاذ.

[8] المفوضية الأوروبية ومكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية (2019)، حالة استخدام سلسلة الكتل لمكافحة التقليد، متاح على: https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/Blockathon/Blockathon-Forum_Blockchain-Use-Case.pdf.

- ومن منظور الإنفاذ، يمكن لسلسلة الكتل توليد الأحداث تلقائياً، بالتحذير من الخطر الذي يهدد سلامة السلع أو كشف خلل ما أثناء مرور السلع بين الأطراف في سلسلة الإمدادات. ويمكن للتطبيقات المسموح بها رصد مثل هذه الأحداث وإرسال الإشعارات إلى أصحاب الحقوق وسلطات التنفيذ. اختياريا، تسجل سلسلة الكتل الإجراء الذي اتخذته الجمارك لمساعدة الأطراف في سلسلة الإمدادات لمعرفة وضع الشحنة.

- وأخيراً، من منظور المصدر، يمكن تحسين المعلومات الواردة في سلسلة الكتل بإضافة سجلات سواء يدوياً أو آليا من خلال أجهزة الاستشعار. ويمكن للمستهلكين استخدام هذه السجلات للتأكد من أصالة المنتج وتحديد، من بين أشياء أخرى، منشأة الإنتاج وحركات سلسلة الإمدادات ومصدر المواد الخام.

ثانيا. التعقب

16. إن وضع المستوى التالي من الهيكل الرئيسي لمكافحة التقليد هي مسألة في غاية التعقيد. وترتبط التحديات الرئيسية التي يطرحها، على سبيل المثال، بالعلاقات الناشئة مع أنظمة التعقب والتتبع الحالية وتطبيقات سلسلة الإمدادات، ونوع المنتجات المناسبة للتنفيذ، بما في ذلك المنتجات المكونة من مجموعة من السلع، وكذا الحاجة إلى ترميز كل السلع في خط إنتاج واحد، والأثر الضعيف على سلطات الإنفاذ وأصحاب الحقوق، والاعتماد على مشاركة جميع الأطراف التي تتعامل مع السلع الحاملة للرموز ودعم السوق الثانوية. وسيجري استكشاف كل هذه التحديات بشكل أكبر خلال المراحل التجريبية والتنفيذية.

[نهاية الوثيقة]